التشكيلات السياسية الاستراتيجية المختلفة واسرائيل، فان المؤلف يرى ان هذه المشكلة هي أصعب مشكلة ينبغي ان تصارع اسرائيل من أجل حلها على النحو الذي يحقق مصلحة اسرائيل بالطبع. ومصادر صعوبة المشكلة، اضافة الى ما سبق، تتمثل في سكان الأراضي المحتلة المتطلعين الى تقرير مصيرهم، وفي أنها مشكلة قومية واستراتيجية لاسرائيل. والمهم، هنا، أن نعرض لتصور المؤلف للقضية الفلسطينية، كمشكلة قومية واستراتيجية لاسرائيل:

فالمشكلة الاستراتيجية تنبع من أن مناطق أي كيان فلسطيني مزمع قيامه في الضفة الغربية وقطاع غزة، في اطار حكم ذاتي، تتجاور والمنطقة الحيوية لاسرائيل (القدس ـ حيفا ـ عسقلان). وخطورة ذلك، استراتيجياً، على اسرائيل، يتمثل في ان هذا الكيان يمكن ان يصبح، بسهولة، قاعدة انطلاق وهجوم قاتل على اسرائيل، في ظل ظروف متغيرة. وهكذا يرى ان اسرائيل لا يمكن ان تسمح بقيام مثل هذا الكيان، لما يمثله من خطر استراتيجي قاتل، اذ يمكن، على الأقل، إطلاق الكاتيوشا من طولكرم الى قلب تل ـ ابيب مباشرة.

أما المشكلة القومية بالنسبة الى اسرائيل، فهي تنبع من وجود شعبين، عربي واسرائيل. وتكمن هذه المشكلة ـ كما سماها المؤلف في الفصل التاسع من الكتاب بمشكلة «التصادم» ـ في الاختيار بين احتمالين:

١ ـ تطبيق الحكم والسيادة الاسرائيلية على كل أرض فلسطين المغتصبة.

٢ ـ تقسيم أرض فلسطين بين السيادة الاسرائيلية والسيادة العربية.

والمشكلة بالنسبة الى اسرائيل، حسبما يراها، هي في ايجاد حل لهذه المشكلة القومية من شأنه تدعيم السلام مع مصر وحفظه من الانهيار، ومن شأنه منع عزلة اسرائيل سياسياً على مستوى العالم. ثم ينتقل الى مناقشة البدائل المختلفة المطروحة لحل المشكلة الفلسطينية. وبداية يرى ان أي حل لا بد أن ينطوي على حل المشكلة الاستراتيجية بالنسبة الى اسرائيل، وهذا معناه، وفقاً لمنطق تحليله، عدم موافقة اسرائيل على التنازل عن السيادة على كل الأراضي المحتلة، خاصة في الضفة والقطاع؛ لأن أي تنازل معناه عدم حل المشكلة الاستراتيجية، وذلك لقيام خطر استراتيجي (كيان فلسطيني) مجاور للمناطق الحيوية في اسرائيل (القدس ـ حيفا ـ عسقلان). على أية حال، فان المؤلف يتصور وجود أربعة بدائل مطروحة لحل القضية سياسياً، هي:

○ تطبيق سيادة اسرائيل على كل الأراضي المغتصبة. وفي الحقيقة، ان هذا البديل لا يحل القضية الفلسطينية، وانما يحل القضية الاستراتيجية لاسرائيل، التي سبقت الاشارة اليها مراراً.

○ الحكم الذاتي، أو الكيان الفلسطيني. وهذا الحل هو الذي اختارته حكومة الليكود ضمن اتفاقيتي كامب ديفيد. وبمقتضاه تتخلى اسرائيل عن السيادة على الضفة والقطاع واقامة ادارة مستقلة ذاتية لسكان الأراضي المحتلة، وذلك بعيداً من أي وجود لمنظمة التحرير الفلسطينية. وهذا الحل الذي يناقشه المؤلف، وان كان يحل مشاكل اسرائيل الاستراتيجية والقومية الى حد كبير، الا أنه غير ممكن، بل مستحيل، في ظل وجود م.ت.ف.

○ اقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح. وهذا البديل ـ في رأي المؤلف ـ يحل القضية الفلسطينية حلاً جذرياً. ولكنه يعود فيقول ان الدولة الفلسطينية التي تقوم سوف تكون صغيرة الحجم، وهذا من شأنه عدم تهديد اسرائيل استراتيجياً، ولكن نظام الحكم الذي سوف يقوم في هذه الدولة الفلسطينية سوف يكون تابعاً لـ م.ت.ف.؛ ولهذا فان هكذا وضع لن يكون مستقراً على الاطلاق، لا من جانب اسرائيل ولا من جانب الدولة الفلسطينية الناشئة. فاسرائيل سوف تعاني من انعدام الثقة بالدولة الفلسطينية؛ كما ان أي نظام حكم لدولة فلسطينية منزوعة السلاح، ومجاورة لاسرائيل، لا بد ان يسعى هذا النظام الى وضع حد للقلق الذي يجد نفسه فيه، وهنا ينشب الخطر الاستراتيجي. وطبيعي ان يرفض المؤلف، بشدة، مثل هذا الحل، حتى لو كانت دولة منزوعة السلاح.

○ حل اردني ـ فلسطيني: وفي اطار هذا الحل، أيضاً، يرى المؤلف ان هناك عقبات كبيرة أمام تحقيقه، أساسها عدم استعداد الفلسطينيين، عامة، لتقبل حل يربطهم مع الاردن؛ كما ان الاردن «الهاشمي»